Bushra Salman Hussain AL-OBAIDI ¹

**THE CRIME OF FORCED MARRIAGE
A STUDY FROM A LEGAL AND SOCIAL PERSPECTIVE**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.5-3.6>

Research Article

Received:

03/04/2021

Accepted:

24/04/2021

Published:

01/06/2021

This article has been
scanned by iThenticate
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

Forced marriage is a form of marriage that takes place without the consent of the parties, or is done under coercion by one of the parties to the contract.

The difference revolves around between compulsory marriage and regular marriage, as the latter depends on the agreement and consent of the parties to the contract, and with the consent of the parents of both parties. As for forced marriage, it obligates one or both parties to the contract to accept, even if it is necessary to use psychological pressure or physical violence.

In recent years, there has been a significant increase in the rate of forced marriage, which has reached more than 20 percent, according to statistics from personal status courts, while the percentage of victims of these marriages is more than 40 percent of women, indicating that most divorce cases are among young people who were forced to marry before reaching the legal age. The phenomenon was very small during the nineties, but it increased significantly after the US occupation of Iraq in 2003.

There are legal treatments for the phenomenon, through declarations, the agreements that Iraq joined or ratified, such as the Universal Declaration of Human Rights, the Covenant on Civil, Political and Social Rights, the Convention on the Elimination of All Forms of Violence and Discrimination against Women, and the Convention on the Rights of the Child, all of which contain texts stating not to be forced into marriage. Forced for whatever reason.

The problem lies in the failure to criminalize the perpetrators of forced marriage by the penal laws and legislations. The Iraqi Penal Code of 1969 did not include any criminalization of it, but the Personal Status Law No. 188 of 1959 mentioned the penalty of imprisonment for the person who is forced to marry if he is the relative of the victim of the first degree, and imprisonment for a period Not more than 10 years, if otherwise.

One of the most common types of forced marriage is reciprocal, or by presenting a woman as a substitute for the dowry, whether it is a sister or a daughter, and there is another type of marriage, which is a blood allowance, that is to offer a woman as compensation for the harm that befell the other clan in the event that one of her clan members kills One of the members of that clan, and there is a gift marriage, and such marriages had receded. There is kidnapping

¹ Dr , Al-Mustafa University, Iraq, d_bushra_alaubadi@yahoo.com, <https://orcid.org/0000-0003-3484-0692>

marriage, which is widespread in one of the sects and is criminalized by the Penal Code with life imprisonment for its perpetrator.

In addition to the problem of marriage outside the courts with the approval of a cleric, and this matter is not related to individual cases, but in tens of thousands of cases throughout the country. About 9,800 cases of marriage outside the courts were recorded in Baghdad alone during 2017, according to Judicial Council numbers, while about 59,000 were registered. A situation throughout Iraq, with the exception of the Kurdistan region, a large part of which is the marriage of minors (under the legal age) whose families want to impose a fait accompli on the courts.

From all the foregoing, it becomes clear how important the research topic is, as it affects the human rights and freedoms of girls and women and negatively affects the family and society, and thus the security and community peace.

The research aims to include detailed texts in the Personal Status Law that include all forms of forced marriage and its material, moral and psychological aspects and all parties and persons in the forced marriage process or the reason for its occurrence and the various cases of its occurrence, as well as addressing legislative contradictions and mitigating or exempting excuses stipulated in the Penal Code, which allow For the perpetrators with impunity. And that the forms of the crime of forced marriage are included with its provisions in the penal code and not in the personal status law, and heavy penalties are imposed on the perpetrators, and that the degree of relationship of the perpetrator to the victim is a reason for the severity of the punishment and not to reduce it, so that the closer the degree, the more severe the punishment

Key words: Forced Marriage, Women, Divorce.

جريمة الزواج القسري دراسة من منظور قانوني واجتماعي

بشرى سلمان حسين العبيدي²

الملخص

الزواج بالإكراه أو الزواج القسري هو أحد أشكال الزواج الذي يتم على الرغم من رفض أحد أو كلا الطرفين لهذه الزيجة، وقد يؤدي الأمر إلى إبرامها بالإكراه. يتمحور الاختلاف بين الزواج الإجباري والزواج المُدْبَر في كون الأخير يعتمد بشكل كبير على حرية طرفي العلاقة في قبول إتمام الزواج من عدمه، فهذا النوع يعتمد بشكل كبير على التوفيق بين الطرفين بناءً على مساعدة الأهل أو عن طريق وجود طرف ثالث (كمكاتب الزواج الحديثة أو الخاطبة قديمًا) دون إجبار أحد على الآخر، لكن الزواج الإجباري القسري يتم غالبًا بعد سلسلة طويلة ومتصلة من الإكراه؛ لإجبار أحد الأطراف أو كليهما على الزواج، بل وقد يصل الأمر إلى استخدام العنف الجسدي الصريح أو الضغط النفسي المستمر. شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في نسبة الزواج القسري بلغت كثر من 20 بالمئة، حسب إحصاءات محاكم الأحوال الشخصية، فيما تبلغ نسبة ضحايا هذه الزيجات

² د.، كلية المصطفى الجامعة، العراق، d_bushra_alaubadi@yahoo.com

أكثر من 40 بالمئة من النساء، مبينة أن أغلب حالات الطلاق، تكون بين شباب أرغموا على الزواج قبل بلوغ السن، الظاهرة كانت قليلة جداً إبان فترة التسعينات، غير أنها ازدادت بشكل ملحوظ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003. وهناك معالجات قانونية للظاهرة، من خلال الإعلانات الإتفاقيات التي انضم اليها العراق أو صادق عليها كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، وإتفاقية إلغاء جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وإتفاقية حقوق الطفل وجميعها تحتوي على نصوص تفيد بعدم الإجبار على الزواج لأي سبب كان.

وتكمن الإشكالية في عدم تجريم المتسببين بالزواج القسري بالقوانين والتشريعات الجزائية، فقانون العقوبات العراقي لسنة 1969 لم يتضمن أي تجريم لها، ولكن قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لعام 1959 ذكر عقوبة الحبس للشخص الذي يجبر على الزواج إذا كان قريب المجني عليها من الدرجة الأولى، والسجن مدة لا تزيد على 10 سنوات إذا كان غير ذلك. ومن أكثر أنواع الزواج القسري انتشاراً، هو التبادلي، أو ما يسمى بالعامية بـ "الكصّه بكصّه"، بتقديم المرأة كبديل عن المهر، سواء كانت الأخت أو البنت، وهناك نوع آخر من الزواج، وهو بدل الدم، أي تقديم المرأة كـ "فصلية" إلى عشيرة أخرى في حال قيام أحد أفراد عشيرتها بقتل أحد أفراد تلك العشيرة، وهناك الهدية، وكانت مثل هذه الزيجات قد انحسرت. وهناك زواج الخطف، المنتشر لدى إحدى الطوائف وجرّمه قانون العقوبات بالسجن لفاعله مدى الحياة. ويهدف البحث إلى إدراج نصوص تفصيلية في قانون الأحوال الشخصية تتضمن أشكال الزواج القسري كافة ومن جوانبه المادية والمعنوية والنفسية وجميع الأطراف والأشخاص في عملية الزواج القسري أو في سبب حدوثه والحالات المختلفة لحدوثه فضلاً عن معالجة التناقضات التشريعية والأعذار المخففة أو المعفية المنصوص عليها في قانون العقوبات والتي تسمح للجناة بالإفلات من العقاب. وأن تدرج أشكال جريمة الزواج القسري بأحكامها في قانون العقوبات وليس في قانون الأحوال الشخصية وتفرض على مرتكبيها عقوبات شديدة. وإن تكون درجة قرابة الجاني من الضحية سبباً لتشديد العقاب وليس لتخفيفه بحيث كلما كانت الدرجة قريبة كانت العقوبة أشد.

الكلمات المفتاحية: الزواج القسري، النساء، الطلاق.

المقدمة:

إشكالية البحث:

الزواج الإجباري لا يزال يسود في مناطق كثيرة ومن الواضح أن النساء في هذه البلدان يتعرّضن للعنف وإلى الزواج بالإكراه إلى جانب أعمال وممارسات أخرى فظيعة ترتكب بحق المرأة. وفي العراق تقع العديد من الفتيات العراقيات ضحايا الزواج المبكر الذي يحرمهن من حقوقهن الأساسية ويشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان في حد ذاته. وتستخدم الزيجات لتسوية ديون أو لتعزيز وضع الأسرة من خلال التحالفات الاجتماعية أو لنزع فتيل الثأر المتبادل بين القبائل. وتضطر بعض الفتيات إلى الهرب من الزواج بالإكراه والمبكر. وما زالت هناك فتيات غير قادرات على الالتحاق بالمدرسة بسبب القيود الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية مما يسهم في دفعهن إلى الزواج المبكر أو القسري.

أهداف البحث:

إدراج نصوص تفصيلية في قانون الأحوال الشخصية تتضمن أشكال الزواج القسري كافة ومن جوانبه المادية والمعنوية والنفسية وجميع الأطراف والأشخاص في عملية الزواج القسري أو في سبب حدوثه والحالات المختلفة لحدوثه فضلاً عن معالجة التناقضات التشريعية والأعذار المخففة أو المعفية المنصوص عليها في قانون العقوبات والتي تسمح للجناة بالإفلات من العقاب. وأن تدرج أشكال جريمة الزواج القسري بأحكامها في قانون العقوبات وليس في قانون الأحوال الشخصية وتفرض على مرتكبيها عقوبات شديدة. وأن تكون درجة قرابة الجاني من الضحية سبباً لتشديد العقاب وليس لتخفيفه بحيث كلما كانت الدرجة قريبة كانت العقوبة أشد.

المخطط التعريفي:**المطلب الأول: المعالجة القانونية للزواج القسري**

- الفرع الأول: احكام جريمة الزواج القسري
- الفرع الثاني: عقوبة جريمة الزواج القسري

المطلب الثاني: أشكال الزواج القسري في المجتمع العراقي

- الفرع الأول: الزواج التبادلي (الكسبة بكسبة)
- الفرع الثاني: الزواج بدل الدم (الفصلية)
- الفرع الثالث: الزواج المبكر
- الفرع الرابع: الزواج بالخطف

المطلب الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في التصدي للجريمة**المطلب الأول: المعالجة القانونية للزواج القسري**

الزواج القسري أو الإجباري وجد له معالجة قانونية في ضمن التشريع الدولي في إتفاقيات الأمم المتحدة وفي التنظيم القانوني العراقي. ففي إتفاقيات الأمم المتحدة ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 وضمن المادة (16) التي تنص على (1). للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حق الزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. وهما متساويان في الحقوق لدى الزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله. 2. لا يعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملاً لا إكراه فيه. 3. الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة). وأيضاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 ضمن المادة (23 - 2 و3) والتي تنص على (2). يكون للرجل والمرأة، ابتداء من بلوغ سن الزواج، حق معترف به في الزوج وتأسيس أسرة. 3. لا ينعقد أي زواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملاً لا إكراه فيه). كذلك في إتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ضمن المادة (16 - 2 و1) والتي تنص على (1). تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

(أ) نفس الحق في عقد الزواج،

(ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل،

(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه،

(ح) نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغض النظر عن حالتهم الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفي جميع الأحوال، يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول،

(هـ) نفس الحقوق في أن تقرر، بحرية وإدراكاً للنتائج، عدد أطفالها والفصل بين الطفل والذي يليه، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق،

(د) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول،

(ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل،

(ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.

2. لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعي منها، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً).

أما ضمن التشريع العراقي فقد ذكر الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 وضمن المادة (17 - أولاً) منه أن (لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية، بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين، والآداب العامة). والمادة 46 التي تنص على (لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناءً عليه، على أن لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية).

وحيث أن الزواج القسري يعد فعلاً مجرماً ضمن التشريع العراقي استناداً للمادة (9) من قانون الأحوال الشخصية، لذا سنتناول أركان هذه الجريمة وعقوبتها وذلك في فرعين وبحسب الآتي: -

الفرع الأول: أحكام جريمة الزواج القسري

عُدَّ فعل الزواج القسري جريمة يعاقب عليها القانون. إلا أنه وللأسف لم تنظّم أحكامه في قانون العقوبات العراقي النافذ رقم 111 لسنة 1969 وإنما في قانون الأحوال الشخصية النافذ رقم 188 لسنة 1959 في حين - ولكونها من وجهة نظر القانون جريمة - كان يجب أن تستقر أحكامها في قانون العقوبات العراقي.

تناولت المادة (9) من قانون الأحوال الشخصية موضوع الإكراه على الزواج وموضوع المنع من الزواج. إذ نصت هذه المادة على (1- لا يحق لأي من الأقارب أو الاغيار إكراه أي شخص ذكراً كان أم أنثى على الزواج دون رضاه ويعتبر عقد الزواج بالإكراه باطلاً إذا لم يتم الدخول، كما لا يحق لأي من الأقارب أو الاغيار منع من كان أهلاً للزواج بموجب أحكام هذا القانون من الزواج.

2- يعاقب من يخالف أحكام الفقرة 1 من هذه المادة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كان قريباً من الدرجة الأولى أما إذا كان المخالف من غير هؤلاء فتكون العقوبة بالسجن مدة لا تزيد على عشرة سنوات أو الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

3- على المحكمة الشرعية أو محكمة المواد الشخصية الإشعار إلى سلطات التحقيق لاتخاذ التعقيبات القانونية بحق المخالف لأحكام الفقرة 1 من هذه المادة ولها توقيفه لضمان حضوره أمام السلطات المذكورة ويحق لمن تعرض للإكراه أو المنع مراجعة سلطات التحقيق مباشرة بهذا الخصوص).

وقد سبق هذه المادة مواد عرّفت الزواج وبيّنت شروط صحته. إذ يعرف الزواج في المادة (3 - 1) من هذا قانون (الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً غايته إنشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل) أما المادة (5) من القانون فتقرر أن (تتحقق الأهلية في عقد الزواج بتوافر الشروط القانونية والشرعية في العاقلين أو من يقوم مقامهما).

إذاً لا بد من توافر شرطي الرضا والقبول بين طرفي العقد وأن يكون هذا الرضا صحيحاً غير معيب بأي من عيوب الرضا (الكبيسي، السامرائي، و الخطيب، 1980) و (العاني، 1970). واشترطت المادة (6) من القانون شروطاً عدّة لانعقاد عقد الزواج منها (1- لا ينعقد عقد الزواج إذا فقد شرطاً من شروط الانعقاد أو الصحة المبينة فيما يلي:

أ- إتحاد مجلس الإيجاب والقبول.

ب- سماع كل من العاقلين كلام الآخر واستيعابهما بأنه المقصود منه عقد الزواج.

ج- موافقة القبول للإيجاب).

عليه ومن خلال قراءة نصوص هذه المواد يتضح أن عناصر أو أركان هذه الجريمة تتجسد بالآتي 1: -

1- الجاني: وهو قريب المجني عليها أو غريباً عنها. ولكن إذا كان قريباً من الدرجة الأولى (الأصول والفروع) فإن عقوبته أخف من عقوبة الجاني الذي لا يعد قريباً من الدرجة الأولى أو غريباً عن المجني عليها. هنا المشرع ارتكب خطأ كبير عندما جعل من القرابة ذات الدرجة الأولى عذراً مخففاً للعقاب، ووجه الخطأ أن الغالبية العظمى من مرتكبي جريمة الزواج القسري هم أقارب المجني عليها من الدرجة الأولى وغالباً الأب أو الجد، والمشرع هنا وكأنه يشجع الجاني على ارتكاب هذه الجريمة، ويشجع المجتمع على الإبقاء على هذا العرف السيئ أو هذه الثقافة الجرمية.

2- الركن المادي للجريمة: ويتجسد هنا بالسلوك وهو فعل إكراه المجني عليها على الزواج. والأثر أو النتيجة المترتبة على هذا السلوك وهو عقد الزواج لكن بشكل باطل وعلاقة السببية التي تربط بين السلوك والنتيجة.

والإكراه لغة هو حمل الشخص على فعل ما لا يريد. وهو في الشريعة حمل الشخص على فعل ودفعه إليه بالإيعاز والتهديد بشروط محددة.

أما الإكراه في القانون فهو الضغط على إرادة الإنسان بوسيلة من الوسائل، ويكون من شأنه شلّ الإرادة أو إضعافها، وجعلها تنقاد لما تؤمر به من دون أن يكون بالإمكان دفعه أو التخلص منه. كما عرّف بأنه: تحميل الفرد أعباء جسمية ونفسية فوق طاقته ودفعه على الآتيان بأقوال وأفعال يرفضها في قرارة نفسه وقد تكون منافية للحقيقة. أو يمكن تعريفه بأنه الضغط على إرادة المُرّ بما يخيفه مثل الأذى المادي المتمثل بالضرب أو التعذيب، فالتعذيب من ضمن الوسائل التي يتحقق بها الإكراه. كذلك عرّف بأنه ضغط غير مشروع يقع على إرادة شخص يبعث في نفسه رهبة تحمله على التعاقد. وفي مقابل هذا التعريف فقد اخذ القانون المدني العراقي في المادة (112 - 1) تعريف مأخوذ عن الفقه الإسلامي عندما قضى بأن الإكراه هو إجبار شخص بغير حق على أن يعمل عملاً دون رضاه (أبو خبط، 2013).

وللإكراه نوعان: نوع يعدم الإرادة في موضوعه، ويسمى الإكراه المادي، وآخر يضعفها، ويسمى الإكراه المعنوي.

أ. الإكراه المادي: يكون الإكراه مادياً، عندما يجبر الشخص على إبرام تصرف أو القيام بفعل ما بقوة مادية لا يستطيع مقاومتها، ولا يملك سبيلاً لدفعها فتشل إرادته وتفقد حريته الاختيار، ويصبح كأنه آلة مسخرة بها: كالإمساك بإبهامه وجعله يبصم على سندٍ إقراراً منه بالتزام معين. وبعد الإكراه المادي حالة من حالات القوة القاهرة التي تتم من جانب الإنسان. وعلى هذا فإن الإكراه المادي ينتزع الرضا عنوة لا رهبة (الدرة، 2019).

ب. الإكراه المعنوي: هو تهديد يوجه من شخص إلى آخر بوسيلة ما، فيولد فيه حالة نفسية من الخوف والفرع تجعله يقدم على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختياراً. فالفرق بين الإكراه المادي والإكراه المعنوي هو أن الإرادة في حالة الإكراه المادي مشلولة أو مكفوفة كأنها غير موجودة إطلاقاً، في حين تكون موجودة في حالة الإكراه المعنوي ولكنها معيبة وفاسدة، إذ يخير صاحبها بين أخف الضررين، أو أهون الشرين، فهو بين القبول بإبرام التصرف، أو تحمّل الخطر المهدد بوقوعه عليه أو على شخص عزيز عليه (الدرة، 2019).

أما النتيجة أو الأثر المترتب على فعل الإكراه فهو انعقاد عقد زواج بين المجني عليها ومن أجبرت على الزواج منه. وهذا العقد يعد باطلاً، إلا أن بطلانه هذا مشروط بعدم حدوث الدخول. ومن المفهوم المخالف لهذه العبارة الواردة في نص المادة يعني أن الدخول يجعل من العقد صحيح إذ أنه سيوقف البطلان (...ويعتبر عقد الزواج بالإكراه باطلاً إذا لم يتم الدخول...). وهذا الأمر غير جائز قانوناً إذ أنه ما بني على باطل فهو باطل ولا يجوز أن يكون مشروعاً إذا ما وقع الهدف من العقد الباطل. كما لا يمكن أن نعتبر الدخول رضا ضمني من الضحية تحقق بعد العقد إذ من الوارد أن يكون هذا الدخول قد وقع أيضاً من دون رضا المجني عليها فيتحوّل الوضع مع هذه الحالة إلى جريمة اغتصاب لأن العقد الباطل لا يضيء الشرعية التي تبيح للزوج أن يباشر زوجته وان ليس برضاها. وعليه الأصح قانوناً أن هذا الوضع سينجم عنه جريمتين الأولى الزواج القسري والثانية الاغتصاب (المواد 393 و394 من قانون العقوبات العراقي بحسب الوضع) ولا يجب أن يجعل المشرع من الدخول سبباً لشرعنة العقد الباطل وإنما تبقى الجريمة قائمة وتضاف لها جريمة أخرى هي الاغتصاب. وبهذا الشكل يقطع المشرع على الجناة في جريمة الزواج القسري طريق الإفلات من العقاب، كما يجب أن يشمل العقاب على جريمة الزواج القسري من تزوج من الضحية إذا ما كان يعلم بأنه يتزوج منها قسرياً.

أما علاقة السببية فهي الصلة التي تربط ما بين السلوك المتمثل بفعل الإكراه على الزواج والنتيجة المتحققة وهي انعقاد عقد الزواج من دون رضا المجني عليها. بانقطاع هذه العلاقة أي إذا لم يكن هذا العقد مبني على إكراه المجني عليها على الزواج وإنما لأي سبب آخر أو أن الجاني لم يكن بفعله هو من أجبر المجني عليها على الزواج، لا تتحقق الجريمة بحق الجاني أو لا تتحقق الجريمة أصلاً بحسب الوضع.

3-انعدام رضا المجني عليها: إذ أنه ركن أساس لتحقق الجريمة بل أن أساس تجريم هذا الفعل - فعل الزواج - هو عدم رضا المجني عليها. فرضاها يبطل الجريمة. ويجب أن يكون عدم الرضا هذا سابقاً لفعل الإكراه على الزواج أو أثناء عقده بشرط علم الجاني به أي علمه بعدم رضا المجني عليها على الزواج. أما عدم الرضا اللاحق على العقد فلا يحقق الجريمة طالما العقد عُقد على أساس الرضا المسبق.

4-الركن المعنوي: وهو هنا القصد الجنائي إذ أن هذه الجريمة هي من جرائم العمد والتي لا تتحقق إلا إذا كان الجاني يعلم بأنه يجبر المجني عليها على الزواج ويعلم بأنها غير راضية على هذا الزواج وهو مريد لهذا العقد ومريداً لنتيجته. بشرط أن تكون إرادته هذه خالية من أي عيب من عيوب الرضا أو موانع المسؤولية كأن يكون هو أيضاً مكره على إجبار الضحية على الزواج القسري هذا أو أنه في حالة ضرورة أو أنه كان أثناء سلوكه لفعل الإجبار هذا فاقدًا للإدراك أو الإرادة بسبب السكر غير الإرادي أو بسبب الجنون أو لعاهة في العقل (المواد 60 - 65 من قانون العقوبات العراقي).

بتحقق هذه الأركان تتحقق جريمة الزواج القسري.

هذا وترى منظمة الأمم المتحدة أن الزواج القسري ما هو إلا إنتهاكٌ صريح لحقوق الإنسان، لأنه يتعدى على أبسط حقوق الأفراد واستقلاليتهم. ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن للمرأة مطلق الحرية في اختيار الزوج المناسب، دون قهر أو إجبار، وأن هذا الأمر جوهرى لا يمكن التهاون فيه؛ نظرًا لارتباطه بصورة مباشرة بحياتها الخاصة، مستقبلها، وكرامتها. وتحظر الإتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق الزواج المبني على الإجبار دون وجود حق الاعتراض على قرارات الأهل و الأقارب وهذا يتطلب وجود حد أدنى لسن الزواج وتطبيقه قانونيًا؛ وذلك من أجل إيقاف هذه الأفعال.

كما وأشارت دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الخاصة بسيراليون² إلى أن اختطاف النساء وحبسهن أثناء الحروب من أجل إخضاعهن للزواج القسري، هي جريمة من جرائم الحرب، ليس هذا فحسب بل هي جريمة كبرى مكتملة الأركان وهو أمر ترفضه الإنسانية بكل صورة وأطواره. وقد وجدت الدائرة الابتدائية التي أقيمت من أجل محاكمة تشارلز تاييلور رئيس دولة ليبيريا السابق، أن مصطلح "الزواج القسري" هو مصطلح يجب الابتعاد عنه وتجنبه في وصف مثل هذه الأمور، كما وصفت المحكمة تلك الممارسات التي تتم في الحروب على إنها رق زوجي ونوع من أنواع العبودية المستترة (الموسوعة الحرة، بلا تاريخ).

وفي عام 2013، تم اعتماد أول قرار خاص بمكافحة زواج القُصّر، والزواج المبكر، والزواج بالإكراه من قِبَلِ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. لقد تم إتخاذ هذا القرار بناءً على العديد من الجوانب، كانطواء زواج القُصّر، والزواج بالإكراه على انتهاكات صريحة لحقوق الإنسان، وقد تصل تلك الانتهاكات إلى حرمان الأفراد من الحياة بصورة سليمة خالية من جميع أشكال العنف، بالإضافة إلى حرمانهم من بعض حقوقهم الأساسية كحقوقهم في التعليم، والتمتع بأعلى

مستوى من الصحة بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. ينص هذا القرار أيضًا على ضرورة النظر في إنهاء هذه القضية بشكل كامل في خطة التنمية لما بعد عام 2015 (الموسوعة الحرة، بلا تاريخ).

الفرع الثاني: عقوبة جريمة الزواج القسري

بموجب المادة (9) من قانون الأحوال الشخصية: -

1- تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كان الجاني قريباً من الدرجة الأولى (أي الأصول والفروع).

2- تكون العقوبة بالسجن مدة لا تزيد على عشرة سنوات أو الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات إذا كان الجاني أي شخص من غير أقرباء الدرجة الأولى للمجني عليها.

ويتضح لنا من مقدار العقوبة أن المشرع جعل من درجة قرابة الجاني إلى المجني عليها عذراً مخففاً للعقاب، وهذا منهج غريب من المشرع إذ أنه بذلك يعطي الفرصة للجاني للإفلات من العقاب عندما يصدر القاضي حكمه بالحبس سنة فما دون مع وقف التنفيذ، كما أن منهجه هذا في تخفيف العقاب يسمح بانتشار هذه الجريمة لاسيما وأن أكثر مرتكبي هذه الجريمة هم الآباء (أقارب الدرجة الأولى).

لذا نوصي بأن تشدد العقوبة كلما كان الجاني قريباً أكثر من المجني عليها، وأن يشمل المشرع بالتجريم والعقاب من أجري العقد معه - الزوج - إذا كان يعلم أنه يعقد زواجه من مُكرهةٍ على الزواج، حتى لا يفلت الجناة من العقاب وحتى نضع حداً لهذه الجريمة التي أصبحت ظاهرة في المجتمع.

فضلاً عن أن العقوبة المقررة لهذا الفعل المجرم لا توازي مطلقاً خطورته لاسيما في الجزء التخيري ما بين الحبس أو الغرامة، مما ينفي عن العقوبة صفة الردع وبالتالي يشجع الأفراد على ارتكابها.

ولكن بالمجمل تعد هذه الجريمة من جرائم الجنايات استناداً للعقوبة المقررة للجاني من غير أقارب الدرجة الأولى للمجني عليه، إذ جعل المشرع عقوبتهم السجن مدة لا تزيد على (10) سنوات أو احبس مدة لا تقل عن (3) سنوات.

المطلب الثاني: أشكال الزواج القسري في المجتمع العراقي:

للزواج القسري أشكال متعددة أهمها الزواج التبادلي (الكَصَّةُ بِكَصَّةٍ) والزواج بدل الدم (الفصلية) والزواج المبكر وهناك نوع من الزواج القسري معروف لدى الطائفة الإيزيدية وهي الزواج بالخطف. وسنتناول بالبحث هذه الأشكال في الفروع الآتية: -

الفرع الأول: الزواج التبادلي (الكَصَّةُ بِكَصَّةٍ)

الكَصَّةُ هي الجبين وتقع بين مفترق الشعر والحاجبين ومن هذا جاء اسم زواج الكَصَّةِ بِكَصَّةٍ عادات وتقاليد راسخة منذ القدم في مجتمع ما يزال أسير الماضي بكل ما يحمله من ظلم واضطهاد ونكران وتجاوز على حقوق المرأة التي غابت أو غيّب دورها في مجال الحياة السياسية والاجتماعية في بلد يعد من أوائل الدول التي وقعت على الإتفاقيات التي تلزم بنودها احترام حقوقها كافة ومنها حق اختيار الزوج.. ويسمى هذا الزواج أحياناً بزواج (الصدّاق) أي المهر!!

ولهذا الزواج أسباب عديدة منها ضعف الحالة المادية للشباب الذي يرغب بالزواج فعندما يتقدم للزواج من إحدى الشابات وتطلب عائلتها (مهرًا) كبيراً لا يستطيع دفعه عندها يعرض عليهم أخته ليزوجوها إلى أحد أفراد العائلة حتى لو كان متزوجاً بأكثر من واحدة أو كبيراً في السن، أو أن ترفض عائلة الفتاة الشاب الذي يتقدم لها ويقولون أن ابنتنا معدة لزوج "أخيها" ويفرضون عليه أن يزوجهم أخته ويتم الإتفاق على أن يكون الزواج في يوم واحد أي واحدة بواحدة أو كَصَّةُ بِكَصَّةٍ (<http://www.shattalarab.com/vb/showthread.php>، بلا تاريخ).

ومما يؤسف له أن المجتمع العراقي يشجع هذا النوع من الزواج الذي تكون نتائجه عشرات الضحايا من المطلقات من النساء اللاتي كن ضحية تقاليد يعدها كثيرون (متخلفة) ولاسيما في مدينة الموصل.

ففي هذه المدينة عشرات الضحايا من نساء خلفها زواج (الشغار أو الكَصَّةُ بِكَصَّةٍ) الذي ما زالت عوائل موصلية تتبناه، بينما تسجل محكمة الأحوال الشخصية في الموصل العديد من دعاوى الطلاق نتيجة هذا الزواج.

تقول السيدة إيمان صبحي: 36 عاماً: أنا إحدى ضحايا زواج (الكَصَّةُ بِكَصَّةٍ) إذ قدمني شقيقي الأكبر هدية لشقيق زوجته بناء على طلبه، واستمر زواجنا أكثر من 15 عاماً، وقد تركت 4 أطفال نتيجة مشاكل أخي وزوجته المستمرة التي أدت إلى طلاقنا أيضاً.

فيما تقول السيدة نجلاء رؤوف: " زوجني والدي قبل وفاته عنوة من رجل طاعن في السن وتزوج هو بابنة زوجي، لكن الذي حصل أن والدي لم يهنأ بزواجه، فكانت النتيجة طلاقه ومن ثم طلاقي أيضاً.

وتسرد السيدة ابتسام عارف: 25 عاماً: قصتها قائلة: " أحببت زوجي ولدي منه طفلان، لكن النتيجة الآن هي انفصالي منه بسبب زواج شقيقي الأكبر من شقيقة زوجي، فأني ظلمت يوجهه مجتمعنا للمرأة بسبب هذا الزواج وطقوسه (الزبيدي، 2009).

وفي مجتمع الناصرية الريفي وتحديدًا سكنة الأهوار تُنتهك حقوق المرأة وتهتمش رغباتها حيث تقع الفتاة ضحية لرغبة والدها أحيانًا أو أخوها أحيانًا أخرى عندما يرغب أي منهما بالزواج من أخرى فيشترط عليه توفير واحدة بدلا عنها فيحصل إتفاق أحيانًا عندما تذهب الرجال لصيد الأسماك أو الطيور وأحيانًا كمجاملة عادية كي تقوى أواصر العلاقات، فيحصل تبادل الفتاة بأخرى كأي سلعة للمقايضة ودون مراعاة لمصلحة الفتاة أو رغبتها في اختيار زوج لها لذا تنتهي العلاقة الزوجية بالطلاق تاركة أطفالًا مصيرهم مجهول وهي في وضع مأساوي ملؤه الأمراض النفسية.. وكالات زارت مناطق الأهوار لتسلط الضوء على معلومات أوسع عن هذا الزواج الظالم. واقتربت من إحدى النساء وبمساعدة شيخ المنطقة وهي منطقة المعدان - وسط أهوار الجبايش - وسألتها فأنهمرت بالبكاء والألم فأخبرتني أن اسمها صبيحة: 44 عاما توفيت والدتها وخلال شهرين تقدم والدها إلى خطبة امرأة من القرية نفسها وهو يكبرها بعشرين عاما ولان له صداقة مع أخوها التي تربطهم علاقات حميمة ويذهبون يوميا إلى الصيد فتبرع بأخته شرط أن يعطيه ابنته ووافق أبي وأنا لا اعلم بهذا الإتفاق وظهرا ابلغوني انه بعد يومين سوف أتزوج ولم يكن لي خيار سوى القبول مرغمة وإلا دفعت الثمن حياتي. فتزوجت كارهة لهذا الزواج ولكون والدي كبير في السن وزوجته فتاة في العشرين من عمرها فبالتأكيد لا يكون انسجاما تاما فطلقت منه. وأمر طبيعي، وكأثر من آثار هذا الزواج، تطلق الأخرى تلقائيا ومهما كان مدى انسجامهم فطلقت مرغمة ومعني طفل. من المسؤول عن هذا الظلم وهل هناك جهة تنصفي من هذا الظلم (زواج قصة بكصة طقوس ريفية تصادر حرية المرأة وتحاصر كرامتها، 2010)؟

((تزوجت مرتين بالإكراه..)) فاطمة 27 عاما تزوجت مرتين بالإكراه مرة إرضاء لأخي الأكبر كونه كان يحب إحدى فتيات القرية فبادلني كمهر لها، غير مبالٍ برأيي فالمهم هو يتفق مع أصحاب الشأن. توفي زوجي في إحدى حروب النظام السابق ولدي منه طفلتين فبقيت لدى عائلتي سنة، بعدها أعيدت كزوجة الزواج التبادلي مرة أخرى عندما أراد أخي الصغير أن يتزوج، فالأعراف والتقاليد تشترط وجود فتاة بديلة لأي زواج. حاولت رفض الزواج متحججة بأطفالي وارغب بتربيتهم لصعوبة المعيشة، لكن دون جدوى وهددوني بالقتل. فتزوجت مكرهة وبقيت في ذل وإهانة في بيت زوجي الجديد - الذي هو اخو زوجة أخي الصغير - وعاملوني كأي خادمة تعمل كالمكانة دون راحة أو حتى اخذ بعض الراحة وأنا أشكو أمري لله.. في القرية.. الذي لا يملك أخت لا يتزوج مطلقا.. هذه هي أعرافنا (<http://www.samawh.com/tah/220.html>، 2010).

يقول المحامي جمال الطائي: " زواج (الشغار) يحمل بذور التفرقة والفشل في طياته، ويعكس صفو الحياة الزوجية، فحين يفشل الزواج الأول، فإن ذلك الفشل سيسري على الزواج الثاني لاقترانهما الواحد مع الآخر ويضيف: " قانونا لا يجوز اعتبار الزوجة الأولى مهرا للزوجة الثانية لان ذلك يعني أن المرأة حاجة قابلة للتداول ويتابع: " لكن ما نلاحظه حاليا هو انه عندما يريد البعض الزواج ضمن هذا المفهوم فانه يتم إبرام عقد لكل خطيبين على حدة وتثبت في العقد الحقوق كالمهر المعجل أو مؤخره وعادة ما يكون رمزيا، وليس من واجب القانون الكشف عن السرائر والنوايا التي لا يعلمها إلا الله عز وجل.

ويوضح الطائي: " لذلك لا تستطيع المرأة المطالبة بحقوقها كونها بديلة، وغالبا ما ينتهي هذا الزواج بالمخالعة وتنازل كل طرف عن حقوقه، وفي حال وجود الأطفال يتم تسليمهم إلى آبائهم خلافا لما جاء به قانون الأحوال الشخصية الذي تنص مواده على أن تكون حضانة الأطفال واقعة على عاتق الأم (http://www.inciraq.com/pages/view_paper.php، 2009).

ويقول الدكتور عبد المحسن محمود طبيب نفساني لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) أن "موضوع الزواج بطريقة (الكصة بكصة) أو (امرأة مقابل امرأة) الذي كان سائدا في المجتمع القروي محكوم بالفشل في الغالب وله تداعيات تنعكس على العائلتين قد تؤول إلى نتائج وخيمة تذهب ضحيتها خسائر بالأرواح من كلا العائلتين". ويضيف أن "هكذا زواج له نتائج نفسية تظل آثارها عالقة لمراحل متقدمة من حياة المرأة، لكنه استدرك قائلا أن "هذا ليس قاعدة فهناك زيجات ناجحة بعد أن حصل الانسجام بين الزوج وزوجته والعائلتين معا وهذا بالطبع يعود للوعي الثقافي والاجتماعي للشخص نفسه" (الزبيدي، 2009).

أما الأستاذ حيدر علي الموسوي، اختصاص علم لنفس فيقول: إن الأضرار النفسية جسيمة جدا لمثل هكذا زيجات. فبمجرد حدوث أية مشكلة حتى ينتهي الموضوع بالطلاق تاركا وراءه الاكتئاب والكآبة والهستريا للنساء والرجال، ومصيرا مجهولا للأطفال وانهايار للوحدة الاجتماعية وبروز مشاكل اجتماعية تخص الميراث وتحديد النسب وغيرها. وتدفع لهذا الزواج بعض الأعراف الاجتماعية المتخلفة والضعف الاقتصادي وتدخل الكبار في اتخاذ قرار هكذا زيجات لتنتهي الأمور بابتعاد الأطفال وفرقة الأقارب وانحراف الطفل والزوجات وكتلة من الأمراض النفسية المتنوعة كالكآبة ويأس وتأخر دراسي ومشاكل مستمرة وأهمها دمار عائلتين وقد حدث أن أقدمت الكثير من النساء على الانتحار بعد أن تجد نفسها فجأة وقد خسرت كل شيء بلمح البصر ووصل الأمر بها لحد اليأس والخوف من مصير مرعب ومستقبل مخيف ومجهول (<http://www.ummai.com/index.php>، بلا تاريخ).

الدكتور حسين عبد الرزاق اختصاص علم النفس في ريف الناصرية بين أن هذا النوع من الزواج غير المتكافي يحدث في مجتمع رفض الاعتراف بإنسانية المرأة وجعلها سلعة حين تهدي لرجل لا تحبه مجرد موافقة الأب أو الأخ لأنهم يرغبون بالزواج من أخرى ولكون الجهة المقابلة ترفض إلا ببديل فإن الفتاة تصبح ضحية وتدفع فاتورة زواج رجال عائلتها. ولهذا الزواج سلبيات بما ينتج من أطفال ووضع مأساوي على الفتاة المطلقة.... المجتمع المتخلف هو الذي يتقبل هذا النوع من الجهل المطبق على الرغم من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعراق أول الموقعين عليه باحترام حقوق الإنسان وحرياته (<http://www.samawh.com/tah/220.html>، 2010).

وحول رأي الشريعة الإسلامية في هذا الزواج، يقول الشيخ محمد حميد إمام وخطيب أحد جوامع الموصل: " أن كلمة (الشغار) أصلها (الخلو) فيقال بلدة شاغرة إذا خلت من السلطان والمراد به الخلو من المهر. ويضيف: " إن نبينا محمد عليه الصلاة والسلام نهى عن هذا الزواج، فقال (لا شغار في الإسلام) وقد اختلف العلماء في علة النهي عن نكاح (الشغار) فقليل هي التعليق والتوقيف كأنه يقول (لا ينعد زواج ابنتي حتى ينعد زواج ابنتك). ويستطرد قائلاً: " فالشغار إذا لا يتناسب إطلاقاً مع مجتمعاتنا العصرية التي أنيرت بنور الإسلام واهتدت بهدايته، فلا يمكن أن يقبل مجتمع حقيقي بأن تتحول المرأة إلى سلعة أو صفقة تجارية قابلة للتداول بين المتضاربين (http://www.inciraq.com/pages/view_paper.php، 2009).

الفرع الثاني: الزواج بدل الدم (الفصلية)

أما الظاهرة الأخرى أو النوع الآخر من أنواع الزواج القسري فهو زواج "الفصلية" وهي امرأة يتم اختيارها للزواج مقابل ثمن قتل أو خطأ كبير ارتكب بحق عشيرة ما، فتلجأ عشيرة المرأة إلى التعويض عن خطأها بمنح العشيرة الأخرى امرأة يطلق عليها الفصلية لغرض الصلح ونسيان الثأر.

و (الفصل) هو لقاء أطراف النزاع لتعويض الطرف المتضرر إذا تم تثبيت حقه عشائرياً ن فتدخل كجزء من الدية التي يتم الإتفاق حولها، ويطلق عليها تسمية (الفصلية). وفي حالة القتل يتم تقديم فتاة إلى عشيرة المجني عليه لتتزوج قسراً من أحد أقارب القتل. ويتم في بعض الأحيان تامين مواصفات المرأة فيقيم سعرها مادياً، ويساوم أهل عشيرتها عليها بالنقود.

وتنتشر هذه الظاهرة في كردستان العراق وفي جنوب العراق والفرات الأوسط ومناطق غرب العراق الصحراوية، حيث تسود الأعراف العشائرية.

فزواج الفصلية من الظواهر القديمة الحديثة التي تفرضها الأوضاع المجتمعية السائدة في كل زمان ومكان. خاصة عند غياب القانون أو إضعاف أجهزته وسيادة قوانين الغابة والبقاء للأقوى. وصيغة الزواج تعتمد على التشريعات القبليّة والعشائرية بإرغام الفتاة على الزواج بشخص لا تعرفه وغير متكافي معها في كل شيء نتيجة ارتكاب خطأ منافٍ للسائد من قبل أحد أفراد عشيرتها لتكون الضحية بجرم لم ترتكبه.

لكن خفت الظاهرة وانحسرت عن مناطق معينة من العراق لاسيما بعد استقرار الأوضاع فيه والثورة الفكرية والعلمية التي شهدتها البلد خاصة في سبعينات القرن الماضي حيث تغيرت النظرة للمرأة وظهور رجال يطالبون بحقوقها ويفسحون المجال لها للمساهمة في قطاعات المجتمع المختلفة.. إلا إن الظاهرة استعادت عافيتها في الوقت الحالي بعد التغيرات التي حدثت في البلد والوضع المربك للقوانين والتشريعات لان جذورها مازالت متأصلة في العقل القبلي والعشائري.

هذا ويعد مصطلح زواج الفصلية مفهوماً متعارفاً عليه عند الرجال لاسيما الشيوخ منهم لإطلاعهم على ما يدور في مضايغ العشائر والكل يعرف تفاصيل الزواج تقريباً.

الشيخ فاضل عباس آل كنانة يوضح ظاهرة زواج الفصلية: بأنها ظاهرة قديمة جداً إذ سنتها قوانين العشائر والقبائل حالها حال أنواع الفصلية الأخرى المحددة بقانون العشيرة لضمان حقوق العشائر والقبائل ووضع حد لأي تجاوز على كل عشيرة. ويضيف إن اختيار المرأة كمقابل عن غفران ذنب أحد افراد عشيرتها لما يتمثل من جزاء قاسٍ يدفعه أبناء العشيرة ورادعاً قوياً لهم عن القيام بأي عمل طاغ. ومن جهة أخرى لحقن الدماء بين العشيرتين والتقارب معهم من خلال النسب والانتماء واصفاً المرأة شجرة مثمرة تلد البنات والأولاد ليكون التقارب ومن ثم سفك الدماء والقضاء على المشكلة نهائياً لافتاً إلى إن الفصل حالياً يتم من خلال دفع سياق المرأة (أي مهرها) بدلاً عنها لتقدم المجتمع وتغير نظرتهم للمرأة لان المرأة الفصلية ليس لها أي حقوق لا في الاختيار أو طلب أي شيء مثل الزيجات العادية إذ تسقط عنها كل حقوقها في هذا الزواج. لذا اعتمدت العشائر حالياً طريقة دفع مبالغ مالية بدلاً عن النساء فضلاً عن إن العشائر الآن متباعدة جداً والفرقة بين صفوف العشيرة الواحدة فما بالك بعشيرتين مختلفتين فالمرأة هناك لا يكون لها أي دور في التقريب. إضافة إلى إنها ظاهرة متخلفة وقديمة وظالمة بحق المرأة.

أما علي حسين هادي من قرية الصحوية يبين إن أسباب زواج الفصلية عديدة من أهمها ما يتعلق بالمرأة نفسها مثل توافق بين امرأة من عشيرة ما مع رجل من العشيرة الثانية وعندما يرغب الرجل من الزواج منها ويتقدم لخطبتها ويقابل

بالرفض من قبل أهلها فأن والد يقوم بتطليق امرأة أو عدد من النساء بدلاً عن ابنته. ويضيف قديماً كان الأب يلاحق ابنته ويقتلها ويأتي بكفها ويعلقه في مضيف العشيرة دلالة على تبييض وجهه أمام أهله وعشيرته فضلاً عن مطالبة المرأة بالفصل وعلى عشيرة الرجل تحمل مطالبه..

والسبب الآخر هو اقتراف أحد أبناء العشيرة جرمًا بقتله شخص من عشيرة ثانية أثناء شجار فيطلب أهل القتل فضلاً من أهل القاتل وبذلك تقدم امرأة أو اثنتين أو أكثر مع مبالغ مالية.. ويتفق هادي مع فاضل آل كنانة بأن المرأة تعمل على تقريب العشيرتين لحصول انساب بينهم وبذلك تحقن الدماء وتتلاشى المشاكل لافتاً إلى إن المرأة ضحية في الزواج وفاقة لكل حقوقها إلا إن العشيرة تكون سبباً في ذلك لخروج أبنائها من العرف والتقاليد وبذلك تكون خير رادع (حسين، 21 يوليو 2010).

ويرى الشيخ محمد المخلف الذي التقت به "بابنيوز" أن هذه الظاهرة ايجابية عكس ما يتصور البعض وتؤدي في كثير من الأحيان إلى تقريب العوائل المتنازعة وتجعلهم ينسون أسباب النزاع !!!!
ويؤيد الباحث الاجتماعي "كريم الحلي" ذلك بالقول إن تجارب كثيرة شهدتها دلّت على ايجابية الظاهرة في كثير من الأحيان فهناك عوائل وعشائر وصل بها أمر النزاع إلى الحرب لكن قانون "الفصلية" أتاح لها فرصة اللقاء والتقارب حيث أدى ذلك إلى نشوء أجيال من العشيرتين لا تعرف غير الصلح والتكاتف. وعلى رغم إن الفكرة قاسية لكنه يجدها الأنسب !!

إلا أن هذه النظرة التفاؤلية لهذا الانتهاك ولهذه الجريمة ضد حقوق المرأة دحضتها الكثير من الشهادات الحية لنساء كنّ ضحايا لهذا النوع من الزيجات. فهذه كريمة الحياي امرأة فصلية قالت لـ (بابنيوز) .. أصبحت فصلية في الخامسة عشرة من عمري لأن أخي ارتكب جريمة قتل. لكن ذلك لم يجد نفعاً فقد ظلت الأحقاد دفينه حتى أقدم زوجي على قتل أخي بعد عشرة سنوات من زواجي، فتم تطليقي لأعود إلى بيت أهلي برفقة أطفال الصغار" (الكلابي، بلا تاريخ).
في زواج المرأة الفصلية يأخذ مظهرها غريباً فضلاً عن كونه مرفوضاً، فهو زواج من نوع خاص لا يمت إلى الفرح بصله. حيث يتم تسليم الفتاة صاغرة خاضعة، تخفي ملامح وجهها ويتم إلباسها السواد. ويتم الدخول على الفتاة بهدوء من دون ضجة، وفي أجواء مشحونة بالحزن والتوترات النفسية (الكلابي، بلا تاريخ).

هذه الظاهرة – الجريمة تراجعت وانحسرت على مناطق معينة من العراق لاسيما بعد استقرار الأوضاع فيه والثورة الفكرية والعلمية التي شهدتها البلد تحديداً في سبعينات القرن الماضي حيث تغيرت النظرة للمرأة وظهور رجال يطالبون بحقوقها ويفسحون المجال لها للمساهمة في قطاعات المجتمع المختلفة.. إلا إن هذه الظاهرة استعادة عافيتها في الوقت الحالي بعد التغيرات التي حدثت في البلد والوضع المربك للقوانين والتشريعات لأن جذورها مازالت متأصلة في العقل القبلي والعشائري (حسين، 21 يوليو 2010).

ومن النظرة القانونية والدينية فإن زواج الفصلية مرفوض، وإن عقد الزواج في حالة تقديم الفتاة كفصلية يعد عقداً باطلاً لتوفر عنصر الإكراه الذي يهدم ركن الرضا، والعقد أياً كانت طبيعته يعتبر باطلاً إذا فقد أحد أركانه... كما إن المادة 9 من قانون الأحوال الشخصية النافذ نصت على بطلان عقد الزواج المقرون بعنصر الإكراه وقد حددت عقوبة لذلك تصل إلى السجن عشرة سنوات.

إن الزواج عقد شرعي يتطلب من القاضي الشرعي أن يسأل الفتاة إن كانت موافقة أم لا، فيكون جوابها إما بالإيجاب أو الرفض... وإذا كانت الفتاة غير موافقة على الشخص المتقدم لخطبتها وغير قادرة على التصريح بذلك خوفاً من تهديد ما فيمكنها بالإشارة، فيستطيع القاضي الشرعي أن يستشف عدم موافقتها على الزواج. لكن ذلك لا يحدث أبداً بسبب عدم قدرة المرأة "الفصلية" على إبداء رأيها وقد التف حولها أفراد عشيرتها وأخوتها، حيث تهدد بالقتل في بعض الأحيان إذا رفضت ذلك (الكلابي، بلا تاريخ).

إنّ معاناة المرأة ومشكلاتها تنبع من مُعانة المجتمع ومشكلاته مهما كانت عاداته وتقاليد.. لذا لا بدّ أن يكون الحل لمُعانة ومشكلات المرأة مُنسجماً مع الحلول للمشكلات الاجتماعية الأخرى التي تتعلّق بذلك المجتمع، كما يجب أن تكون الحلول ضمن برنامج حضاري شامل وواسع، لأنّ الحل لا يكون حلاً إلا إذا سيّر به على وفق الإتجاه الصحيح.. وستبقى مشكلة المرأة قائمة ما بقينا ننظر إليها على أساس أنّها عنصر مُستقل، وأيضاً ستبقى قائمة إذا لم نبحث عن حل ينسجم مع بقية الحلول الاجتماعية. والمرأة الفصلية هي التي عانت وستبقى تُعاني وتتألم نتيجة عادات وتقاليد لم ينزل الله بها من سلطان، وليس في شريعته لها أي وجود.. وفي الواقع أنّ هذه المشكلة ستبقى مَخط معاناة المرأة إذا لم نقوم بثورة ضد هذه العادات من أجل تصحيحها بما نمتلك من إرادة وقوة وثقافة ودين وتحضّر.

الفرع الثالث: الزواج المبكر

وفقاً للدراسة التي أجراها مركز أبحاث انوسني التابع لليونيسيف عام 2001 عن زواج الفتيات الصغيرات والمراهقات، والتي تمت طباعتها لاحقاً في كتيب. فإن هذه الظاهرة تعتبر ظاهرة عادية في مناطق شبه الصحراء في كل من إفريقيا و جنوب آسيا. في هذه المناطق لا يعد الزواج قبل سن البلوغ أمراً شاذاً، خاصة في غرب وشرق إفريقيا و جنوب آسيا.

وسجل المركز أيضا أن الزواج بعد البلوغ مباشرة يعد أمرا عادياً بين كثير من السكان الذين ما زالوا يتبعون الأنماط المعيشية التقليدية خاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبعض الأجزاء في آسيا. بينما ينتشر زواج المراهقات بين سن السادسة عشرة والثامنة عشرة في أجزاء واسعة من أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا. في الغالب، فانه في مثل هذه الزيجات، لا يكون لدى الفتاة الحق في قبول أو رفض الزواج وإنما يقوم شخص آخر بالموافقة بدلاً عنها. يطلق علي الزيجات المبكرة زواج الإكراه (عبد الرحمن، بلا تاريخ).

رغم اختلاف البيئات التي وقعت فيها مثل هذه الزيجات، إلا إن عواقبها تكاد تكون مشتركة بين النساء جميعاً. تعاني معظمهن من العنف المنزلي المتواصل، فضلاً عن اقتران الزواج المبكر في كثير من الأحيان بالهجر، حيث يقوم الزوج بهجر الفتاة الصغيرة. عندها تجد الفتاة نفسها مطلقة أو مهجورة، قبل أو في بداية العشرين من عمرها و دون مؤهلات علمية أو مصادر مالية. تعرضها هذه الظروف الجديدة والفقر المتفاقم حولها، إلى مخاطر تجارة الجنس سواء كان داخل الحدود أو خارجها، أي في دول أخرى، كما هو الحال في بعض المجتمعات (عبد الرحمن، بلا تاريخ).

يلخص الدكتور خالد منتصر في مجلة " حوار متمدن" الالكترونية في عددها رقم 759 الصادر بتاريخ 29 فبراير 2004 مخاطر الولادة في سن مبكرة في الآتي:

- المخاطر الصحية كتسمم الحمل، وفقر الدم، وصعوبة الولادة، والإجهاض، مخاطر الإنجاب المتكرر دون فاصل زمني معقول بين الولادة والأخرى التي لها مخاطرها الصحية علي الأم والجنين.
- ارتفاع نسبة الوفيات، الحرمان من التعليم، شيوع ظاهرة الطلاق.

أما الأسباب الداعية إلى الزواج المبكر، فقد لخصها الكاتب في النقاط التالية:

- 1- صيانة عفاف البنات 2- والحفاظ على شرفهن 3- والخوف عليهن من العنوسة، أو 4- للتخلص من عبء إعالتهن، خاصة إذا كان العدد كبيراً، أو 5- للاستفادة من مهورهن، أو 6- للرغبة في إكثار العزوة، أو 7- لتقليص الفارق العمري بين الآباء والأبناء، أو 8- مجرد إثبات سطوة الآباء على البنات ليس إلّا.. الخ (عبد الرحمن، بلا تاريخ).

وتؤكد منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف) أن زواج القُصّر يترتب عليه عواقب خطيرة وضارة، منها الحرمان من التعليم، حيث بمجرد تزويج الفتاة تجبر على التوقف عن الذهاب إلى المدرسة. وثمة مشكلات صحية منها الحمل قبل الأوان مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والرضع. كما أن الفتيات الصغار السن أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة المكتسب [الإيدز]. اليونيسف أكدت أيضاً تعرض الفتيات إلى سوء المعاملة، إذ أن الإناث اللواتي يرفضن الزواج، أو يخترن الشريك ضد رغبات ولي الأمر، كثيراً ما يتعرضن للعقاب أو حتى للقتل على أيدي أفراد من الأسرة وهو ما يسمى "جرائم الشرف". ودعت اليونيسف الحكومات والمنظمات المحلية إلى تحذير الأسر من زواج القُصّر، وتعريف الآباء بما ينطوي عليه من مخاطر (بامرني، 2010).

هذا وقد أكدت ناشطات في مجال الدفاع عن حقوق المرأة انتشار ظاهرة زواج القُصّر في مناطق كردستان العراق بالرغم من وجود نص قانوني صريح يمنع عقد أي زواج قبل بلوغ الفتى أو الفتاة الثامنة عشرة من العمر. منظمات أهلية تؤكد انتحار العديد من الفتيات بعد إجبارهن على الزواج، ووجهت اللوم إلى البرلمان لعجزه عن تشريع قانون يحد من هذه الظاهرة، ومطالبات لبعض رجال الدين بعدم تشجيع زواج القُصّر.

وهناك التقاليد والأعراف القبلية والعشائرية التي تشكل بعضها انتهاكاً صارخاً لحقوق الطفل والمرأة، ومنها زواج المهد، أو زواج القُصّر، والزواج ألقسري، والزواج المبكر، وهي كلها تسميات متعددة لفعل واحد، هو تزويج القاصرات، وقد لا يتعدى عمر بعضهن الخمس سنوات. وتؤكد منظمات محلية ودولية تدافع عن حقوق المرأة والطفل ومنها منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف) إن زواج القاصرة هو انتهاك لحقوقها، وإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكد أن الزواج يجب أن يكون برضا الطرفين، ولا إكراه فيه، وإن لا يتم الزواج عندما يكون أي من الطرفين طفلاً غير قادر على اتخاذ قراره عن علم. وأكدت اليونيسف إن زواج القُصّر يتنافى مع المعايير الدولية المقبولة لحقوق الإنسان، كما أن ظاهرة الزواج المبكر لصغيرات السن يعرضهن إلى آلام جسدية ونفسية ويسبب لهن مشاكل صحية خطيرة. وتؤكد المنظمة الدولية انتشار ظاهرة زواج البنات في سن مبكر على نطاق واسع في أفريقيا وجنوب آسيا، وبصورة أقل في مناطق أخرى من آسيا وشمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط (بامرني، 2010).

وزواج القُصّر ظاهرة موجودة ضمن التقاليد العشائرية العراقية. ويؤكد العديد انتشارها في القرى والأرياف والمناطق النائية حيث العرف والتقليد العشائري هو المهيمن، والرجل هو صاحب القرار، وبالتالي فالمرأة والطفل هما الضحايا. ومن بين المحافظات العراقية التي أكدت منظمات مدافعة عن حقوق الطفل والمرأة انتشار ظاهرة زواج المهد، أو زواج الأطفال، فيها محافظة السليمانية، حيث بدأت بعض المنظمات والمدافعات عن حقوق المرأة تدق ناقوس الخطر، وتحدث عن مخاطر هذه الظاهرة، وارتفاع عدد ضحاياها. صحيفة ريوان النسائية نشرت تقريراً مطلع شهر تموز حول

البنات اللواتي تم تزويجهن من قبل ذويهن وهن صغيرات، وتبرع أحد المحسنين بدفع مبلغ 500 ألف دينار لكل رجل يفسخ مثل هذا العقد ويطلق الفتاة ويمنحها حرية اختيار شريك حياتها (بامربي، 2010).

وكشفت (الماس) وهي إحدى ضحايا زواج القُصّر بأنها أجبرت على الزواج وعمرها 12 عاماً، وقالت أن الرجل أخذها إلى بيته وكأنها أسيرة حرب. "اسمي الماس، وأنا واحدة من ضحايا هذا الزواج، عمري كان حينها 12 عاماً وزوجي أكبر مني بـ 20 عاماً، حيث أخذني إلى قريته التي تبعد مئات الأميال عن قريتي وكأني أسيرة حرب. في حينها لم يكن لي رأي أو أي إرادة، القول الأول والأخير في تحديد مصيري كان بيد أبي، الذي تبرع بي إلى هذا الرجل، وكأني حاجة من حاجيات المنزل. وما زالت هذه الظاهرة موجودة في منطقتنا في قلعة دزة، حيث توهب البنت وهي طفلة لاعتبارات عشائرية، ووعود تطلق من قبل الآباء أو الإخوة ونكون نحن الضحية. قبل أيام قتلت فتاة صغيرة على يد أبيها وعمها لأنها رفضت مثل هذا الزواج ورفضت الذهاب إلى بيت زوجها" (بامربي، 2010).

هانا شوان، رئيسة تحرير صحيفة ريوان النسائية، وعضو لجنة مكافحة زواج المهد في إحدى المنظمات النسوية، أكدت انتشار هذه الظاهرة في محافظة السليمانية، وقالت أن إحصاءات جمعته المنظمة أظهرت وجود أكثر من 1100 حالة من حالات زواج المهد في 90 قرية من مناطق (بيشدر وبيتوين). وتحدثت عن تفاصيل إحدى قصص زواج الأطفال، حيث اتفق رجل مع إحدى العوائل على أن يتزوج من 4 فتيات تتراوح أعمارهن بين الثالثة والخامسة من العمر. وأضافت هانا إن المنظمة استلمت العديد من نداءات الاستغاثة من فتيات يطلبن المساعدة والحرية خاصة بعد انتحار عدد من ضحايا زواج الأطفال. رئيسة تحرير صحيفة ريوان وجهت اللوم إلى برلمان إقليم كردستان العراق لعجزه عن تشريع قانون يحد من هذه الظاهرة، وبالتالي اضطرت المنظمة للجوء إلى جهات دولية طلباً للدعم والمساعدة، وتمكنت المنظمة من دفع مبالغ نقدية (فدية أو كبديل نقدي) للرجال من أجل فسخ عقود زواجهم وتحرير الفتيات القاصرات. وأكدت الناشطة النسوية أهمية أن يكون لرجال الدين دور في توعية المواطنين من مخاطر هذه الظاهرة، وإصدار فتاوى تحرم زواج المهد (بامربي، 2010).

ولكن كيف ينظر القانون المدني إلى زواج القُصّر وكيف يتعامل معه؟ نيان عمر المحامية في دائرة أحوال السليمانية تقول: أن القانون واضح في هذا الشأن، إذ يمنع أي عقد زواج بين طرفين دون بلوغ أي منهما الثامنة عشر من العمر، ودون موافقة الطرفين، وتحمل الأبوين التبعات القانونية في حال سماحهما بزواج أطفالهما القُصّر. الكثير يربط بعض العادات والتقاليد بالدين الإسلامي وشرائعه. فهل حلل الدين الإسلامي زواج الأطفال أو حرمة؟ يؤكد بعض رجال الدين وجود خلاف حول هذا الموضوع، إذ لم يجزه بعض علماء الدين، بينما يؤكد البعض الآخر منهم أن جواز زواج القُصّر يعد من أحكام الفقه، وليس من أحكام الشريعة. وإن بديهيات الفقه ليس بالضرورة من بديهيات الشريعة، التي تعد من المسلمات، وقطعية، ولا بد من الالتزام بها، في حين إن أحكام الفقه تحمل الظن والتخمين. بعض علماء الدين أكدوا إن أحكام الشريعة هي وحدها التي تحدد ما هو حلال وما هو حرام، ولكن، هذه الأحكام لم تحلل أو تحرم زواج القُصّر. الشيخ عبد الرحيم سعيد، عضو لجنة الفتوى في السليمانية، ذكر أنه لا يمكن وضع زواج القُصّر ضمن المحرمات، لكنها ظاهرة فرضتها ضرورات زمن ولى، ولم تعد هناك حاجة إليها، لأنها تسبب العديد من المشاكل الاجتماعية (بامربي، 2010).

الفرع الرابع: الزواج بالخطف

إن ظاهرة الزواج بالاختطاف معروفة لدى الشعوب عبر تاريخ الإنسانية، ومنذ أن بدأ الإنسان يميل إلى الاستقرار وبأشكال ووسائل متعددة. وقد عوملت المرأة عبر التاريخ الطويل وفي كثير من المجتمعات وحتى الوقت الحاضر أحياناً معاملة السلعة التي تباع أو تسرق أو تختطف.

وكان سبي النساء جزءاً من غنائم الحروب عبر العصور التاريخية المختلفة. إن اختطاف الرجل للمرأة سواء برضاها أو بدون رضاها أحد أساليب الزواج. وظاهرة الزواج بالاختطاف بدأت تزداد في الآونة الأخيرة رغم التطور الاجتماعي ومطالبة الفرد العيش برفاهية وضمان حقوقه وتأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني وإعلان مبادئ حقوق الإنسان ومطالبة المنظمات الدولية بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل لأنها تشكل نصف المجتمع 3.

أولاً: أسباب الاختطاف (خلو)

1. الأساليب القبلية والعشائرية التي يلتزم بها بعض أفراد الأسرة ولاسيما الأب أو الأخ، وإجبار الفتاة بالزواج من ابن عمها أو أحد أقرباءهم أو مطالبة وإجبار ابن العم للفتاة بالزواج منه وهو ما يسمى (بالنهوة) في العشيرة أو القبيلة.
2. عدم موافقة ذوي الفتاة تزويجها من الشخص الذي ترغب الزواج منه ومحاولتهم تزويجها من شخص غني بهدف الحصول على (مهر أعلى).
3. إجبار الفتاة من قبل ذويها على زواج (الغصة بـ غصة) مما يدفعها إلى الزواج عن طريق الاختطاف بان تتفق مع شخص آخر على اختطافها .

4. في بعض الأحيان تجبر الفتاة على الزواج من أحد الأشخاص كتعويض عن جريمة قتل أو خطف شقيقها أو ابن عمها من أسرة بعيدة عنها.

5. عدم وجود نصوص في قانون الأحوال الشخصية مفصلة لهذه الظاهرة ليقفل أو يمنع من ظاهرة الاختطاف ومعاقبة الجناة.

ثانياً: نتائج الاختطاف

1. تؤدي إلى القتل أحياناً بين الطرفين أو أحد الأطراف وما يترتب على ذلك من عقوبات شديدة كالسجن وغيرها 4.
2. هجرة أسرة الخاطف والسكن في منطقة بعيدة عن أقاربهم ومجتمعهم الذي كانوا يعيشون فيه.
3. الانتحار: ففي بعض الحالات تقوم أسرة الخاطف بإجبار إحدى البنات على الزواج من شقيق المخطوفة لإجراء الصلح بين الطرفين كتعويض عنها، وهو أحد أنواع الزواج بالإكراه مما يؤدي بالتالي وبعد فترة قد تطول أو تقصر إلى لجوء الفتاة إلى الانتحار.

4. طلب مبلغ مالي كبير من قبل أسرة الفتاة ودفع المبلغ المطلوب من قبل أسرة الفتى مما يجعل أسرة الفتى في حالة معاشية صعبة جداً، وخاصة إذا كانت من الأسر الفقيرة.

5. الحالة النفسية والمعنوية التي يعاني منها الفتى والفتاة فيما بعد بين أبناء المجتمع الذي يعيشون فيه (خلو).
هذه هي أشكال الزواج القسري أو الزواج بالإكراه. إلا أنه للأسف لم ينص على تفاصيلها في قانون الأحوال الشخصية. وكان من الأفضل أن تدرج تفاصيل أشكال الزواج القسري فيه كي يتم تعزيز الحماية القانونية ضدها وإن تكون واضحة للجميع كي لا يدفع بقاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص وإن تكون قاعدة لا يعذر الجهل بالقانون هي السائدة والتي لا تسمح للجناة بأن يتمسكوا بالقاعدة الأولى لانعدام القاعدة الثانية.

المطلب الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في التصدي للجريمة

لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً ومؤثراً في التصدي لهذه الظاهرة - الجريمة التي تشكل تحدياً كبيراً يقف في طريق تقدم المرأة والحد من التمييز ضدها وتعد من أخطر أشكال الانتهاكات والعنف التي تتعرض لها على المستوى الأسري والاجتماعي. كما ولعبت منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في معالجة الفجوات التشريعية ومراقبة تنفيذها، على سبيل المثال؛ فيما يتعلق بقانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية ومشروع قانون الحماية من العنف الأسري، تواصل مجموعات المجتمع المدني دعوة السلطات وصانعي السياسات لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، من خلال سد الثغرات القانونية التي تسمح للعائلات بالسعي للحصول على استثناءات من الحد الأدنى للسكن المعلن لأهلية عقد الزواج في القانون.

ازدادت ظاهرة تزويج الفتيات بسن مبكرة بشكل كبير بعد 2003 بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية وتفشي الجهل والأمية وسيطرة الاعراف والتقاليد في تعزيز الصورة النمطية للمرأة. وتبين الإحصاءات في مناطق الجنوب تعرض النساء للفئة العمرية (15 - 19) سنة لهذه الجريمة بنسبة (19%)، في حين تصل نسبة النساء من نفس هذه الفئة العمرية في منطقة كردستان والمتعرضات إلى هذه الجريمة إلى (10%)، وفي الغالب يحصل هذا الزواج خارج المحكمة (العراقيات، الرافدين، وكركوك، 2014) 5.

فعلى صعيد محافظة بغداد: وفي دراسة ميدانية أجرتها جمعية الأمل العراقية في منطقة كردستان العراق عام 2002 على عينة بحث تتألف من (2350) امرأة تبين أن (15، 44%) منهن حصل الزواج من دون موافقتهن وإن من أسباب عدم أخذ رأيهن في الزواج يعود إلى أن (18، 81%) منهن تزوجن بالإكراه وإن (46، 77%) بسبب الزواج التبادلي (كضة بكضة) ونسبة (22، 04%) فصل عشائري (بدل دم أو ما يسمى بالفصلية) ونسبة (10، 75%) دفع مهر غالي ونسبة (1، 12%) إهداء أو عطية (العراقية).

أما منظمة نساء من أجل السلام، وضمن مشروع تعزيز حماية النساء في بغداد وميسان بدءاً بالعمل من شباط 2009 ومستمر العمل به ويتمثل الهدف العام من المشروع بالمساهمة في الحد من التمييز والعنف ضد المرأة من خلال تعزيز حماية حقوق المرأة وتعزيز وصولها إلى العدالة.

وضمن أهداف المشروع قيام المنظمة بتقديم المساعدة إلى ضحايا جريمة الزواج القسري من النساء. وكانت له لقاءات عدّة مع الضحايا وإخضاعهن لبرامج مساعدة قانونية ونفسية واجتماعية وصحية ومهنية (من أجل السلام، 2010).

وكان من ضمن قصص النساء الضحايا والتي تلقت معالجات في ضمن مشروع المنظمة: -

1 - (ع: م) مواليد 1968 ضحية الأعراف العشائرية (زواج فصلية)

الضحية من عائلة ريفية

أثر خلاف نشب بين عائلة ع: م قتل شقيقها ابن عمها وتلافياً لوقوع ضحايا جدد اجتمعت العشيرة وقررت أن يدفع تعويض للعائلة المعتدى عليها فكانت التعويض هي المستفيدة (ع: م) أخبروها أن تترك الدراسة و تزوج من أحد إخوان الضحية بدون أي اعتراض وبدون أن تعرف من هو العريس وإن تؤخذ من بيت أهلها دون أن تلبس ثوب العرس أو

(زفة) أو حفلة وفي ليلة دخول الزوج عليها اعلمها انه مجبر على الزواج منها وانه يحب ومرتبطة بفتاة أخرى وأعلمته هي الأخرى بأنها أيضاً كانت مجبرة على الزواج منه أساء لها منذ البداية عاش هو حياته الخاصة في بغداد وبقية في بيت أهله الجميع يسيئون أليها ويحملونها مقتل أخاهم ذاق أنواع العنف والتمييز من 1989 إلى عام 2004 لا يحق لها أن تعترض أو ترفض هذا التعامل من قبل الزوج وعائلته أنجبت خلال هذه الفترة خمسة أطفال. استمرت وهي وأولادها في الريف مارست شتى الأعمال من بيع بيض الدجاج وتربية الدجاج وكان همها الوحيد أن يستمر الأولاد في المدارس وان لا يحرموا كما حرمت هي. وبعد التغير الذي حدث في العراق هجرت العائلة واستطاعت هي أن تأخذ أولادها وتذهب إلى بغداد: وشعر والدها بالذنب على ما فعل بابنته التي ظلمها وأراد إن يكفر عن ذنبه بأن أعطاها داراً كتبها باسمها إلا أنها نتيجة العوز الذي تعيشه وتلبية احتياج الأولاد المتفوقون في المدارس باعت الدار وأنفقت معظم المبلغ واشترت بالمبلغ المتبقي قطعة ارض من غير (طابو).

الخدمات المقدمة لها من قبل المنظمة: دعم نفسي: جلسة استماع، وضع جدول زمني للجلسات الفردية، إشراكها في الجلسات الجماعية، تأهيلها مهنيًا: تتدرب في دورة فن التجميل والحلاقة، رفع دعوى: نفقة، رفع دعوى: طلاق

2 - المستفيدة (أ: خ) مواليد 1979 ضحية العادات العشائرية: زواج قصة بكصة
شابة من عائلة محافظة والدها رجل وجيه في المجتمع، أحب أخواها شابة من عائلة أخرى اشترطت عائلة العروس أن تعطى أخته كبديل لابنتهم في حالة الموافقة على الزواج إلى أخو العروس وبدون أن تعلم عقدوا لها عقد قران على أخو العروس وبعد عدة سنوات أنجبت (أ: خ) ابنتين وولد. إلا إن أخواها لم يوفق بزواجه فقرر الطلاق وفي هذه الحالة يشترط أن تطلق هي أيضا حتى وان كانت موفقة ومنسجمة مع زوجها. تدخل المعارف والأصدقاء بان تبقى (أ: خ) مع أطفالها وزوجها بقيت فترة قصيرة إلا أن العائلة بدأت تعاملها بقسوة وحرمان من كل شيء حتى أصبح ليس من حقها أن تتكلم مع أطفالها أو تتدخل في تربيتهم وهي صابرة على كل ما يمر بها إلا أن في احد الأيام تعرضت للضرب الشديد من قبل أم الزوج وابنتها نقلت على أثرها الى المستشفى ولم تدلي بإفادتها خوفا من أن تفقد أطفالها فرجعت مرة أخرى إلا أن في هذه المرة اتهمها بشرفها وعندما سمع والدها بهذه الفضيحة تعرض إلى نوبة قلبية نقل على أثرها إلى المستشفى وبعد فترة قدر إن ابنته مظلومة وصابرة من اجل أطفالها وبعد هذا الحدث الكبير أجبرت على ترك البنات والبيت واصطحبت ولدها الرضيع فقط.

الخدمات المقدمة من قبل المنظمة: دعم نفسي، جلسة استماع، جدول زمني للقاءات الفردية، دعم صحي، تأهيل مهني: دورة الإسعافات الأولية، رفع دعوى: نفقة، دعوى: حق حضانة الأطفال، دعوى: طلاق
وعلى صعيد محافظة النجف: دراسة أجرتها جمعية الأمل العراقية – فرع محافظة النجف على عينة بحثية مكونة من 1288 امرأة خلال المدة 2006 - 2007 تبين الآتي: -

إن من أنواع العنف التي رصدت وحسب الأعداد والأسباب وفيما يتعلق بموضوعنا – الزواج القسري – وجد أن: 1 - الزواج بسن مبكر: ١٤ حالة: السبب العرف العشائري، الوضع الاقتصادي، انعدام التوعية.

2- زواج الكصة بكصة: 9 حالات: السبب إرضاء الأهل، إجبار الأهل، العنوسة، الوضع الاقتصادي، انعدام التوعية (العراقية فرع النجف، 2008).

أما على صعيد إقليم كردستان: فقد أقامت منظمة تمكين المرأة 6 من محافظة اربيل وبالتعاون مع منظمة المجتمع المفتوح OSI مشروع الدعم القانوني والاجتماعي للنساء من أيلول 2009 ولغاية نهاية شباط 2010 والتي تضمنت جلسات توعية حول الحقوق القانونية، وإصدار دليل خاص بالحقوق القانونية والخاصة بمسائل الأحوال الشخصية من الزواج الطلاق النفقة الميراث وأيضا قانون العقوبات. من جانب آخر تقديم المساعدات الاجتماعية والقانونية للنساء اللواتي لديهن مشاكل قانونية واجتماعية ولا زالت المنظمة تقوم بتقديم تلك الخدمات رغم انتهاء فترة المشروع اعتمادا على إمكانية المنظمة وبناء على الاحتياج الملح من قبل النساء لهذه الخدمات.

أما محافظة السليمانية فقد قامت جمعية الناس للتنمية 7 بإجراء دراسة بحثية في مقاطعة رانية التي تقع في شمال شرقي مدينة السليمانية ولها تاريخ يرجع إلى 2500 سنة إذ بدأت كقرية صغيرة. ويعتمد سكان المنطقة على الزراعة كمصدر للمعيشة ويسود الطابع العشائري على السلوكيات الاجتماعية لأهالي المنطقة. هذه الدراسة خاصة بجريمة الزواج القسري، فظاهرة الزواج القسري تعد ظاهرة اجتماعية قاتلة لكونها المصدر الرئيس لكثير من المشاكل الاجتماعية. إن هذه الظاهرة لها تاريخ عميق وذات جذور راسخة في المنطقة ولا تزال نساء كثيرات من بعض المناطق والقرى تعاني من هذه الجريمة - الظاهرة. إن هذه الظاهرة تعد انتهاكا لأبسط مبادئ حقوق الإنسان ولا سيما حق حرية اختيار شريك الحياة.

البحث يعتمد أساساً له على المقابلات المفتوحة في سبيل التحقق من الحقائق والمعلومات وذلك لان الجهات المعنية تعتبر كمصدر غني بالمعلومات في هذه المجال جنباً إلى جنب مع مقابلة ضحايا جريمة الزواج القسري على الرغم من أنها

كانت مهمة شاقة نظرا لحساسية الموضوع مع شدة خصوصيته بالنسبة إلى الضحايا. وتم اختيار منطقة رانية لاحتوائها على النسبة الأعلى من حالات الزواج القسري حتى يومنا هذا.

وقد تم إجراء المقابلات مع: 8 من الضحايا، 3 شهود عيان على عقد الزواج القسري، 1 أستاذ ديني (رجل دين)، 1 رئيس عشيرة الذي أكد إن للعشائر دور كبير في هذا النوع من الزيجات، وفي ضمن إطار الجهات الحكومية (1 قاضي شرعي في محكمة الأحوال الشخصية لمقاطعة رانية و 1 محامي وقد أكدوا بعدم وجود أية قضايا أو شكاوى تخص الزواج القسري مقدمة إلى المحكمة، وأكد القاضي أنه من الصعب على القضاة أن يكتشفوا إن كان المتقدمين للزواج ضحايا زواج قسري أم لا)، ممثلة إحدى المنظمات النسوية في رانية والتي أكدت وجود حالات كثيرة من حالات الزواج القسري، 2 باحث اجتماعي، مدير مكتب مكافحة العنف في رانية.

وقد دارت معظم أقوال الضحايا حول محاور المعاناة الآتية: -

1. تزوجت تحت تهديد السلاح.
 2. زوّجوني وأنا في عمر سنتين.
 3. زواجي كان فصلا عشائريا وأنا طفلة.
 - وكانت أبرز النتائج التي توصل لها البحث: -
 1. عدم معرفة أهل الضحايا بوجود قانون يحمي حقوق الأشخاص - الذكر والأنثى - في اختيار الزوج.
 2. التقصير الواضح من رجال الدين في التثقيف ضد وجود هذه الظاهرة.
 3. تم تزويج النساء قسريا وبشكل واسع عن طريق رجال الدين.
 4. عدم توافر أدلة في محكمة الأحوال الشخصية في رانية بخصوص عقود الزواج القسري.
 5. هذه الظاهرة قديمة جدا في المنطقة والدليل هو عمر الضحايا.
 6. عامل الاقتصاد لا يلعب دورا كبيرا أو مؤثرا في هذه القضية وإنما الأعراف العشائرية وسلطتها
 7. السلطة الحكومية مقصرة في اتخاذ مواقف حاسمة ضد هذه الجريمة وأيضا في توعية الناس لمخاطر وآثار هذه الجريمة.
 8. عوائل الضحايا والضحايا أنفسهم لا يتمتعون بمستوى تعليمي بل يسودهم الجهل.
 9. خوف الضحايا من عوائلهم يمنعهم من اللجوء إلى المحكمة لاسيما أن الكثير منهم قد تلقوا تهديدا بالقتل.
 10. عمر الضحايا اقل بكثير من السن القانونية للزواج وبعض من الضحايا زوجهن وهن في المهد.
 11. الضحايا يعيشن حياة زوجية تعيسة مع أزواجهن.
- كما أن مديرية حقوق الإنسان في المنطقة وبالتعاون مع منظمات مجتمع مدني عديدة - من ضمنها منظمة جمعية الناس للتنمية - واتحاد علماء المسلمين واتحاد نساء كردستان، قامت بإجراء إحصائية للسنوات 2004 - 2006، ركزت من خلالها على ضحايا الزواج القسري من الفتيات اللواتي عقد قرانهن من دون عقد قانوني مما يحرمهن من حقوقهن القانونية. وكانت عينة البحث تتألف من 3736 فتات عقد قرانهن قسريا ويعانين من آثار هذا العقد وأعمارهن لا زالت تحت الـ 18 سنة. ولتخليص هؤلاء الفتيات مما يعانين منه من ظلم وانتهاك قامت المديرية بإنشاء استمارة طلاق ووجهوا دعوة لعائلات الفتيات وإلى أزواجهن وبحضور رجال الدين للتوقيع على استمارات الطلاق هذه، إلا أن عدد من تمكنوا من تحريرهن هو 22 فتات فقط وبقيت 3714 أسيرة الزواج القسري ولم يحصلن على حقوقهن. وعلى الرغم من قيام هذه المديرية بصياغة النتائج والتوصيات المستفاد منها من خلال دراستهم والإحصائية التي قاموا بها ورفعها إلى برلمان كردستان، إلا أن البرلمان لم يعرّها أي اهتمام ولا زالت على رفوفه.

التوصيات

1. إدراج نصوص تفصيلية في قانون الأحوال الشخصية تتضمن أشكال الزواج القسري كافة ومن كافة الجوانب المادية والمعنوية والنفسية وجميع الأطراف والأشخاص في عملية الزواج القسري أو في سبب حدوثه والحالات المختلفة لحدوثه فضلا عن معالجة التناقضات التشريعية والأعذار المخففة أو المعفية المنصوص عليها في قانون العقوبات والتي تسمح للجناة بالإفلات من العقاب. وان تدرج أشكال جريمة الزواج القسري بإحكامها في قانون العقوبات وليس في قانون الأحوال الشخصية وان تفرض على مرتكبيها عقوبات شديدة. وان تكون درجة قرابة الجاني من الضحية سببا لتشديد العقاب وليس لتخفيفه بحيث كلما كانت الدرجة قريبة كانت العقوبة اشد.
2. توعية أبناء المجتمع وأفراد كل أسرة بالابتعاد عن العادات والأعراف الاجتماعية والعشائرية التي كانت احد الأسباب الرئيسية في ظاهرة الزواج القسري. وإتباع الأسلوب الاجتماعي المتمدن والإنساني في عملية الزواج وخلق أسرة قائمة على الضبط الاجتماعي.

3. التوعية الدينية والإرشادات والنصائح في المناسبات الدينية والاجتماعية وتوضيح أثار ومخاطر ظاهرة الزواج القسري على المجتمع.
4. عقد ندوات من قبل الباحثين الاجتماعيين والاختصاصيين في علم النفس والاجتماع بشكل دوري ولاسيما للشباب ومن كلا الجنسين معاً، لشرح أبعاد وعواقب هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة.
5. معاقبة الجناة والمقصرين من كلا الطرفين قانونياً واجتماعياً ومادياً حسب حالة الزواج وأشكاله وأسبابه.
6. كما نوصي بالتخلي عن ممارسة الزواج القسري والمبكر، والتأكيد على أن هذا هو مسؤولية الجميع (الحكومات والمنظمات غير الحكومية، المجتمع والأفراد)، وتمكين الفتيات والمجتمعات المحلية على التغيير: التوعية، التعبئة والعمل والحماية هي جميعها من الأمور الأساسية.
7. التأكيد على الحاجة الملحة إلى التخلي عن هذه الممارسة (الزواج القسري والمبكر)، لاسيما في سياق الأزمة الحالية حيث أن حماية الطفل قد تكون من الشواغل المتعلقة. ونؤكد أهمية التشريعات، على سبيل المثال ضمان الموافقة الحرة والكاملة من طرفي الزواج، وتسجيل مواليد الزواج بالنسبة للفتيات، ورفع سن الزواج.
8. تقديم المشورة بإنشاء أماكن آمنة حيث يمكن للفتيات الاجتماع، ومعرفة وتعلم حقوقهن وإنشاء وثائق عمل مع فتيات ونساء أخريات.
9. ننصح بالاستجابة لمنع الزواج القسري وشموله في المناهج الدراسية وكل من المهنيين ذوي الصلة (المهنيين الصحيين، والقضاة، المحامون والشرطة والمعلمين، الخ).
10. إعلام المجتمعات بوجود المشاركة في رسم التدابير اللازمة لوقف هذه الممارسة الخاطئة.
11. على الحكومة لعب دور فعال في توعية الشعب عن طريق وسائل الإعلام والجهات المعنية لاسيما الدينية منها.
12. تفعيل دور الإعلام عن طريق عرض برامج تلفزيونية وإذاعية لتقليل عدد الضحايا في المستقبل.
13. تشجيع المنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشاريع أكثر بخصوص الحد من هذه الجريمة ومنع انتشارها.
14. على الحكومة وضع قانون وإطار لعمل ونشاط الملاجئ الآمنة لضحايا العنف الأسري.

المراجع:

- ابو خبط، م. ح. (2013، كانون الثاني يناير 2). جامعة بابل . Retrieved from <http://www.uobabylon.edu.iq>: uobcoleges: lecture.aspx?fid=7&depid=2&lcid=33795.
- (2009). http://www.incirag.com: pages: view_paper.php. (أكتوبر 14). زواج الكصة بكصة وآثاره السلبية على المجتمع . Retrieved from http://www.incirag.com: pages: view_paper.php
- (2010). <http://www.samawh.com: tah: 220.html>. (أبريل 24). زواج كصة بكصة طقوس ريفية تصادر حرية المرأة وتحاصر كرامتها . Retrieved from <http://www.samawh.com: tah: 220.html>
- (n.d.). Retrieved from <http://www.shattalarab.com: vb: showthread.php>.
- (n.d.). Retrieved from <http://www.ummai.com: index.php>.
- الدرة، م. ع. (2019). شرح قانون العقوبات القسم الخاص. بغداد: المكتبة القانونية بغداد و شركة العاتك لصناعة الكتاب بيروت.
- العاني، م. ش. (1970). احكام الاحوال الشخصية في العراق. معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية. العراقية، ش. ا.، الرافدين، ت. ن.، & كركوك، ت. ل. (2014). النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها، تقرير الظل إلى لجنة سيداو في الجلسة السابعة والخمسين .
- العراقية فرع النجف، ج. (2008). الدراسة التي اجرتها الجمعية عن النساء المتعرضات للعنف في النجف . العراقية، ج. (n.d.). دراسة ميدانية على موقع الحوار المتمدن. www.rezgar.com.
- الكبيسي، ج. ع.، السامرائي، م. ع.، & الخطيب، ا. ع. (1980). شرح قانون الاحوال الشخصية. العراق: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- الكلابي، م. (n.d.). النهي وكصة بكصة والفصل طرق زواج في ارياف العراق . Retrieved from <http://www.iraqvoice.com: forum: showthread.php> صوت العراق

- الموسوعة الحرة، و (n.d.). زواج بالاكراه. Retrieved from [https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki/https://ar.wikipedia.org/wiki)
- الموسوي، ا. ع. (2015، 6 23). مجلس القضاء الاعلى، الموقف القانوني من الاعراف العشائرية السلبية. ظاهرة (الفصلية) أو الزواج بالاكراه مثالا. Retrieved from <https://www.hjc.iq/view/2877>: www.hjc.iq/view/2877:
- بامرني، د. (2010). ظاهرة زواج القصر في اقليم كردستان. Retrieved from <http://www.iraqhurr.org/content/article/1791305.html>:
- حسين، ع. (21 يوليو 2010). زواج الفصلية جذور الماضي يقضها الحاضر. صحيفة اعمار كربلاء، الصفحة الخامسة. Retrieved from <http://www.holykerbalaprovince.com/nashra:arshif>
- خلو، م. ح. (n.d.). الزواج بالاختطاف عند الايزيدية، اسبابه، نتائجه، طرق معالجته. Retrieved from <http://www.lalishduhok.com/news:news.php>:
- زواج كصة بكصة طقوس ريفية تصدر حرية المرأة وتحاصر كرامتها. (2010، ابريل 24). Retrieved from <http://www.samawh.com/tah:220.html>: www.samawh.com/tah:220.html
- سعد عبد الله. (بلا تاريخ). الزواج المبكر والقسري يقلق فتيات العراق. تم الاسترداد من <http://www.iraqvoice.com/forum:showthread.php>:
- صباح سعيد الزبيدي. (19 اغسطس، 2009). الزواج (كصة بكصة) ظاهرة اجتماعية مرفوضة وبركان قد ينفجر في اي وقت. تم الاسترداد من <http://sabahsaheed.maktoobblog.com>: <http://sabahsaheed.maktoobblog.com>
- صوت العراق. (2020، 02: 20: 20 2). Retrieved from [https://www.sotaliraq.com/2020/02/20/%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B7](https://www.sotaliraq.com/2020/02/20/%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B7::https://www.sotaliraq.com/2020/02/20/%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B7):
- عبد الرحمن، ح. م. (n.d.). زواج القاصرات جريمة في حق المجتمع. Retrieved from <http://www.hewaraat.com/forum:showthread.php>: <http://www.hewaraat.com/forum:showthread.php>
- فؤاد زاديكة. (بلا تاريخ). الزواج القسري (الاجباري) او زواج الاكراه. تم الاسترداد من <http://www.qenshrin.com>: <http://www.qenshrin.com>
- من اجل السلام، ن. (2010). عن مشروع الدعم النفسي والقانوني والصحي للنساء الضحايا. (ا. ب. العبيدي، Interviewer) "women for peace" wofpeace@yahoo.com.

الهوامش

- 1 - إذ أن موضوع دراستنا خاص بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف ضد المرأة لذا سنتناول بالحديث هنا عن أركان الجريمة التي تكون ضحيته أنثى مع ملاحظة أن هذه الجريمة كما تقع على الأنثى تقع على الذكر ولكننا في مجال دراستنا هذه سنتناول الأنثى فقط كونها الضحية الأكثر عرضة لهذا الشكل من أشكال العنف.
- 2 - بعد مفاوضات ثنائية جرى التوقيع على الاتفاق بين الامم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن انشاء محكمة خاصة لسيراليون مشفوعا بالنظام الاساسي للمحكمة وذلك في فريتاون بسيراليون في 16 كانون الثاني يناير 2002 ودخل الاتفاق حيز النفاذ وفقا للمادة 21 منه في 12 نيسان ابريل 2002 بعد تصديق سيراليون عليه.
- 3 - نذكر في هذا الصدد المادتين 398 و427 من قانون العقوبات العراقي النافذ رقم 111 لسنة 1969 والتي تضاربت فيهما الأحكام على الرغم من اتحادهما في الفكرة والسبب. إذ تنص المادة 398 على أن (إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل (فصل) الاغتصاب واللواط وهتك العرض) وبين المجني عليها أوقف تحريك الدعوى والتحقيق فيها والإجراءات الأخرى وإذا كان قد صدر حكم في النظام الأساسي للمحكمة الخاصة لسيراليون،، <https://legal.un.org>

- الدعوى أوقف تنفيذ الحكم. وتستأنف إجراءات الدعوى أو التنفيذ حسب الأحوال إذا انتهى الزواج بطلاق صادر من الزوج بغير سبب مشروع أو بطلاق حكمت به المحكمة لأسباب متعلقة بخطأ الزوج أو سوء تصرفه وذلك قبل انقضاء ثلاث سنوات على وقف الإجراءات. ويكون للدعاء العام وللمتهم وللمجني عليها ولكل ذي مصلحة وقف تحريك الدعوى والتحقيق والإجراءات وتنفيذ الحكم أو طلب استئناف سيرها أو تنفيذ الحكم - حسب الأحوال - مع ملاحظة أن هذه المادة كانت قد عدلت بالقانون رقم 91 لسنة 1987 لتجعل من هذا الزواج عذراً مخففاً لغرض تطبيق أحكام المادتين 130 و 131 من قانون العقوبات... إلا أنه بصدد أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 7 لسنة 2003 في القسم الثاني البند 1 منه قرر تطبيق الطبعة الثالثة لسنة 1985 من قانون العقوبات وهو ما يعني تعطيل أو وقف العمل بما لحق القانون بعد الطبعة الثالثة للسنة 1985 من تعديلات , وعليه فإن التعديل رقم 91 لسنة 1987 الصادر من مجلس قيادة الثورة الذي عدّ زواج الجاني من المجني عليها عذراً مخففاً وليس معفياً من العقاب قد تم إلغاؤه بموجب أمر سلطة الائتلاف رقم 7 لسنة 2003 وعاد هذا الزواج عذراً معفياً من العقاب. أما المادة 427 فتتضمن على أن (إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل (فصل الاحتجاز وخطف الأشخاص) وبين المجني عليها , أوقف تحريك الدعوى والتحقيق فيها والإجراءات الأخرى وإذا كان قد صدر حكم في الدعوى أوقف تنفيذ الحكم. وتستأنف إجراءات الدعوى أو التنفيذ - بحسب الأحوال - إذا انتهى الزواج بطلاق صادر من الزوج بغير سبب مشروع أو بطلاق حكمت به المحكمة لأسباب متعلقة بخطأ الزوج أو سوء تصرفه وذلك قبل انقضاء ثلاث سنوات على وقف الإجراءات).
- وفي سنة 2003 صدر أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (31) بشأن تعديل قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية , وقرر في القسم (2) الفقرة (3) منه أن ((يلحق بموجب هذا الأمر تنفيذ أحكام المادة (427) من قانون العقوبات التي تنص على توقيف الإجراءات القضائية ضد المتهم بارتكاب الجريمة إذا تزوج من ضحيته)). المشرع الجزائي أجاز للجاني في جريمة الاغتصاب الإفلات من العقاب بان يتزوج من ضحيته وهذه صورة من صور الإكراه على الزواج إذ أن المرأة هنا ستجبر على الموافقة على الزواج ممن اغتصبها - ومصدر الإكراه هذا إما اجتماعي أو عائلي - , إلا أن هذا المشرع لم يجز للجاني في جريمة الخطف أن يفلت من العقاب حتى وإن عرض الزواج على ضحيته - بعد أن كان يسمح له بذلك - وهذا تناقض تشريعي غريب تقع ضحيته المرأة دائماً.
- 4 - راجع المادة 427 سابقة الذكر وكذلك المادة 409 التي تنص على (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه في حالة تلبسها بالزنا أو وجودها في فراش واحد مع شريكها فقتلها في الحال أو قتل أحدهما أو اعتدى عليهما أو على أحدهما اعتداءً أفضى إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة)
- 5 - كشفت إحصائية رسمية، أمس الأربعاء، عن أعداد حالات الطلاق في العراق خلال شهر كانون الثاني الماضي. وتظهر الوثيقة، التي حصلت "المدى" على نسخة منها، أمس (19 شباط 2020) أن مجموع حالات تصديق الطلاق الخارجي المسجلة في محاكم جميع المحافظات العراقية، عدا إقليم كردستان، خلال كانون الثاني الماضي، بلغ 143,5 حالة، فيما بلغت مجموع حالات التفريق بحكم قضائي 1443. وإن الزواج خارج المحكمة 26738 حالة , وبين المرصد الحريات للدفاع عن المرأة المعنفة، إلى أن "70% من حالات الطلاق كانت من سن 15 عاماً إلى 30 عاماً، فيما بلغت 30% باقي الأعمار (صوت العراق، 2020).
- 6 - منظمة غير حكومية مستقلة تعمل من أجل حقوق المرأة موقعها الإلكتروني www.weoiraq.com
- 7 - منظمة غير حكومية مستقلة تعنى في جانب من نشاطاتها بحقوق المرأة موقعها الإلكتروني <http://www.xelik.org/> وتعد هذه المنظمة واحدة من المنظمات الثلاث الشريكة مع معهد القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يقوم بتزويدها بالدعم الفني والتدريب وبناء القدرة لإعداد التقارير والدفاع عن حقوق الإنسان - معهد القانون الدولي لحقوق الإنسان منظمة دولية غير حكومية - كلية القانون - جامعة ديوبول - شيكاغو - www.ihri-iraq.org